TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/SCP/L.3
18 May 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤

مشروع تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات عن دورتها الحادية والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤

المقرر: السيد ز. بلتجيولو (تركيا)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات ادخال التعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ الى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

مقدمة

١- عقدت الدورة الحادية والعشرون للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات من ١٦ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وعقدت اللجنة الخاصة أثناء الدورة ... جلسة عامة (١٨١ - ...). كذلك عقدت مشاورات ثنائية خاصة وسرية بشأن المخططات فرادى. ويسرد هذا التقرير وقائع المداولات في الجلسات العامة.

البيانات الاستهلالية

٢- قال الرئيس إن هذه الدورة مهمة لثلاثة أسباب: فهي أول دورة تعقد بعد اختتام جولة أوروغواي بنجاح؛ وسوف يستفاد منها كاجتماع تحضيري لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥؛ وتأتي في وقت مناسب لدراسة نطاق وطرائق توسيع المعاملة التفضيلية على النحو المنصوص عليه في التزام كرتاخينا. والتطور الملحوظ في ميدان نظام الأفضليات المعمم هو اختتام جولة أوروغواي. ولئن كان الأمر يقتضي اجراء تحليل شامل لهذا الحدث، فيمكن القول مع ذلك بأن اختتام جولة أوروغواي بنجاح قد أعطى دفعة جديدة للتجارة الدولية، وأيضا لنظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ التي يشتمل عليها. وفي حين أن الأثر المباشر لذلك على نظام الأفضليات المعمم هو تآكل الهامش التفضيلي الذي تتمتع به بعض البنود، فإن خفض التعريفات استنادا الى شرط الدولة الأولى بالرعاية سوف يؤدي الى ظهور فرص جديدة لصالح البلدان النامية، منها احتمال توسيع المنتجات المشمولة بحيث تضم منتجات تخضع الآن لأنواع مختلفة من التدابير غير التعريفية، واحتمال اصلاح قواعد المنشأ ذلك أن انخفاض مستويات معدلات الرسوم استنادا الى شرط الدولة الأولى بالرعاية بعد جولة أوروغواي لم يعد يسوغ هذه المعايير المتشددة، بما أن الخوف من احتمال انحراف التجارة أو استخدام قواعد المنشأ في حماية مصالح المنتجين المحليين قد تضاءل الى حد كبير. ومن القضايا الأخرى التي سوف يتعين معالجتها مدد المخططات، وتقليل القيود الكمية المتنوعة الى أدنى حد، ومعايير "التخريج"، والمساعدة التقنية. ولما كانت هذه الدورة هي الخطوة الأولى في مسار الاستعراض المقرر لسياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥، فما سوف يكون له مغزاه بشكل خاص قيام اللجنة الدائمة باصدار نص موضوعي يمكن أن يشكل أساسا متفقا عليه لاستعراض السياسة في عام ١٩٩٥.

٣- وقال الموظف المسؤول في الأونكتاد إن جولة أوروغواي قد أتاحت دفعة جديدة للتجارة الدولية. ولذا فمن المناسب أن يلتفت الانتباه الى نظام الأفضليات المعمم. ذلك أن ترقية هذا النظام وتبسيط عملياته أمر حيوي بما أنه يشكل واحدة من أهم أدوات التعاون التجاري بين البلدان المتقدمة والنامية في فترة ما بعد الحرب. فقد زاد نصيب التجارة المتولدة عن نظام الأفضليات المعمم باطراد فتلقت واردات من البلدان المستفيدة بلغ مجموعها ٧٧,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٢ معاملة تفضيلية. وأفضى

هذا النمو التجاري الى زيادة قدرة البلدان النامية على الاستيراد، وخاصة من البلدان المتقدمة. على أن نظام الأفضليات المعمم لم يصل مع ذلك الى أبعد مدى امكاناته لأسباب منها بالذات التدابير التي تحد من نطاقه والقيود التي تحيط بعملياته. ففي هذا الوقت الذي تستحدث فيه معظم البلدان النامية سياسات عامة تستهدف فتح اقتصاداتها على الأسواق العالمية، قد يؤدي تحسين نظام الأفضليات المعمم الى تدعيم قوته فيتيسر بلوغ هذا الهدف. وهنا تكمن محاذير كثيرة: فنظام الأفضليات المعمم الآن في مفترق طرق. ففي الدورة العشرين لخص الرئيس الآراء التي أعرب عنها في اللجنة الخاصة كما يلي تقريبا "ولئن كان عدد من البلدان يتفق على أهمية نظام الأفضليات المعمم، فإنها ترى أنه لا بد من انعاش النظام واتباع نهج جديدة ومبتكرة في تصميمه واستعراضه وتحسينه". وبناء على ذلك، فقد توافقت الآراء في الدورة نفسها على قرار باجراء استعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥، للنظر في هذه القضايا.

٤- ويحيط القلق في المحل الأول بمسألة تمديد بعض المخططات الرئيسية. وهناك مناقشات تجري الآن بالفعل لتمديد مخطط واحد على الأقل، وينتظر البت في ذلك في نهاية عام ١٩٩٤. هذا ولا زالت التكهنات تحيط بمخطط آخر. وقد أعربت بعض البلدان المستفيدة ووسائط الإعلام عن قلق آخر: وهو امكان فرض شروط جديدة للاستفادة من مزايا نظام الأفضليات المعمم.

٥- وسوف يفضي تخفيض التعريفات استنادا الى شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي اتفق عليه في جولة أوروغواي الى توفير فرص جديدة للبلدان النامية، وان كان التأثير المباشر لذلك على نظام الأفضليات المعمم سوف ينحصر في تآكل الهامش التفضيلي الذي تمتع به بعض البنود. وقد دعا التزام كرتاخينا، في الفقرة ١٤٠ منه، على وجه الخصوص البلدان المانحة للأفضليات الى النظر، عقب اختتام جولة أوروغواي بنجاح، في زيادة الهوامش التفضيلية والاعفاء من الرسوم في اطار هذه المخططات ما أمكن. ويفسح اختتام جولة أوروغواي المجال لتوسيع مزايا نظام الأفضليات المعمم في ميدانين على الأقل: تحويل جميع التدابير غير التعريفية المفروضة على المنتجات الزراعية الى تدابير تعريفية: والغاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الناظم لتجارة المنسوجات والملابس تدريجيا.

٦- وهناك مسألة أخرى تتصل بتوسيع مخطط نظام الأفضليات المعمم وهي "التخريج". وقد عولج هذا المفهوم بالذات في الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجنة الخاصة ونظر فيه أيضا اجتماع فريق الخبراء المخصص لنظام الأفضليات المعمم، الذي دعاه الأمين العام للأونكتاد للانعقاد في شباط/فبراير ١٩٩٤ كجزء من الأعمال التحضيرية لاستعراض السياسة في عام ١٩٩٥. وتبين من المداولة التي دارت حول نطاق التخريج تفضيل واضح لأن يكون قطرياً/منتوجياً لا قطرياً فقط. ولا بد من تصميم آلية واضحة ومتوازنة لضمان احترام أهداف نظام الأفضليات المعمم. وقد يكمن الحل الأمثل في تطبيق

الاستبعاد القطري/المنتوجي تدريجيا على مدى فترة تحذيرية معقولة مع امكان العدول عنه. واستهداء بأهداف نظام الأفضليات المعمم قد ترغب اللجنة الخاصة في دعوة الأمانة الى دراسة كيفية اتخاذ تدابير للتخريج القطري - المنتوجي وتقديم توصيات بذلك.

٧- لقد استهلت جولة أوروغواي عهدا جديدا باخضاع قواعد المنشأ لضوابط الغات. ولئن كان النص يتكلم فقط على قواعد المنشأ غير التفضيلية، فإن الإعلان المشترك عن قواعد المنشأ قد يوفر للجنة الخاصة فرصا جديدة وأساليب عمل في مجال كان التقدم فيه محدودا حتى الآن.

٨- وفي النهاية، لاحظ أن أنشطة التعاون التقني حظيت باعتراف واسع النطاق بوصفها أداة فعالة في نشر المعلومات عن مزايا نظام الأفضليات المعمم. وقد ظلت أنشطة الأونكتاد في هذا الصدد على مستواها العالي الذي كانت عليه في عام ١٩٩٣ بفضل المساهمات السخية التي قدمت مباشرة الى الصندوق الاستئماني من الدول الأعضاء وعن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتعددت أيضا المساهمات العينية. وقد حظيت هذه المساهمات بتقدير كبير جدا وسوف ينظر بعين التقدير البالغ لما سوف يعلن من تبرعات أخرى في عام ١٩٩٤ وفي المستقبل. وقال إنه يرحب بصفة خاصة بالتبرعات التي أعلنتها حكومات اليابان وسويسرا وايطاليا. على أنه نظرا للتغييرات المرتقبة عقب تجديد بعض المخططات الرئيسية واستحداث القواعد التجارية الجديدة فمن المتوقع أن يزيد الطلب على أنشطة التعاون التقني. ولذا فهو يدعو اللجنة الخاصة الى دراسة أفضل وسيلة لضمان الموارد اللازمة للتعاون التقني حتى يتسنى ضمان فعاليته في المستقبل على نحو منظور.

الفصل الأول

استعراض تنفيذ نظام الأفضليات المعمم وإبقائه وتحسينه واستخدامه، بما في ذلك التحضيرات لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥

(البند ٣ من جدول الأعمال)

مشاورات بشأن تنسيق قواعد المنشأ وتحسينها

(البند ٤ من جدول الأعمال)

المساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٩- كان معروضات على اللجنة الخاصة، للنظر في هذه البنود، الوثائق التالية:

"التقرير العام السابع عشر عن تنفيذ نظام الأفضليات المعمم: التغيرات الحديثة وقضايا السياسات" - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD.B/SCP/6) (البند ٣)؛

"تقرير فريق الخبراء المخصص لنظام الأفضليات المعمم (TD.B/SCP/9) (البند ٣)؛

"استعراض المناقشات السابقة: سبل ممكنة للسير قدماً - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD.B/SCP/8) (البند ٤)؛

"أنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية، ١٩٩٣" - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD.B/SCP/7) (البند ٥)؛

١٠- أشار مدير شعبة التجارة الدولية إلى "التقرير العام السابع عشر عن تنفيذ نظام الأفضليات المعمم" (TD.B/SCP/6) الذي أبرز أهم التغيرات والتحسينات التي طرأت على نظام الأفضليات المعمم واستوفى أيضا المعلومات فيما يتعلق بالآثار التجارية للنظام. وقد ظلت الواردات التفضيلية في نمو دينامي، تعبيراً عن سياسات التوسع التجاري في كثير من البلدان المتلقية للأفضليات التي عمدت لذلك إلى أمور منها تكييف انتاجها وقدراتها على توريد الصادرات لتتمشى مع خطوط المنتجات التي تغطيها

مخططات نظام الأفضليات المعمم. ونوه بأن مخططات نظام الأفضليات المعمم تغطي في مجملها نحو ٥٠ في المائة من كل الصادرات الخاضعة للرسوم من البلدان المستفيدة، وأن ٥٠ في المائة من هذه أيضا تتلقى معاملة حسب نظام الأفضليات المعمم. وهذا يعني أن هناك حصة تبلغ الربع فقط من كافة الصادرات الخاضعة للرسوم، هي التي تستورد بمقتضى مخطط نظام الأفضليات المعمم. ويفهم من ذلك أيضا أن هناك إمكانيات واسعة وموجودة للمعاملة التفضيلية لم تستغل حتى في إطار الهيكل التجاري القائم. وعملاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الأعمال التحضيرية لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥ في الدورة العشرين للجنة الخاصة، فإن الدورة الحادية والعشرين سوف تكرس عنايتها للأعمال التحضيرية اللازمة لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥. ومن هنا فقد صور تقرير الأمانة أيضا البيئة الناشئة التي سوف يواجهها نظام الأفضليات المعمم في جانبي الاقتصاد والسياسة العامة، وتقدم بخيارات عديدة لتحسين فعاليته راعى فيها دراسة أعدها خبير استشاري بعنوان "تحسينات ممكنة في نظام الأفضليات المعمم" (UNCTAD/ITD/8). ويعتبر اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تطوراً هاماً ذا تأثير على فعالية نظام الأفضليات المعمم ومدى إمكانية تحسينه وفقاً لالتزام كرتاخينا. ولذا فقد أعطيت بعض الأرقام الإرشادية الأولية فيما يتصل بالتآكل المحتمل للهامش التفضيلي استنادا إلى معلومات جمعتها أمانة الأونكتاد.

١١- وفيما يتصل بالتحسينات الممكنة لنظام الأفضليات المعمم، هناك ثلاثة مجالات للأولوية. فأولا، يعتبر توسيع نطاق المنتجات المشمولة بقدر كبير واحداً من أنجع سبل تحسين فعالية نظام الأفضليات المعمم حتى يتمكن من الحفاظ على مزاياه بعد اختتام جولة أورغواي، مع الأخذ في الاعتبار المصالح التصديرية للبلدان المستفيدة ولا سيما مصالح أقل لبلدان نمواً. ثانياً، تدعو الحاجة إلى تقليل مختلف الحدودو والقيود الكمية المفروضة على الواردات التفضيلية إلى أدنى حد، حيث أن نصف الصادرات المشمولة فقط هي التي تتلقى في الوقت الراهن معاملة تفضيلية لأسباب أهمها الحدود الكمية المتنوعة المفروضة. ويندر أن تستخدم في سياق نظام الأفضليات المعمم تدابير وقائية عامة شبيهة بالتدابير الواردة في المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام للتجارة والتعريفة الجمركية (الغات). ثالثاً، يجب اخضاع قواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم إلى استعراض شامل. فانخفاض مستويات معدلات الرسوم استنادا إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية بعد جولة أوروغواي لم يعد يسوغ هذه المعايير المتشددة، وكما أشار إلى ذلك الرئيس، فقد تضاءل خطر إمكان انحراف التجارة أو استعمال قواعد المنشأ لضمان مصالح المنتجين المحليين. ومن المنتظر أن يجري مجلس التعاون الجمركي تحليلاً تقنيا مفصلاً يفضي إلى تساوق قواعد المنشأ غير التفضيلية. ولما كان هذا العمل سوف يكون بالغ التأثير على قواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم فإن أمانة الأونكتاد سوف ترقب عن كثب هذه التطورات. ويمكن أيضا مناقشة تدابير التخريج الأحادية القائمة في بعض المخططات في هذا السياق

بقصد وضع معايير لأهداف تبتغيها هذه التدابير ويتفق عليها على أساس متعدد الأطراف. ويمكن أن تجري دراسة متعمقة لهذه القضية. وهناك قضيتان جديدتان في سياق نظام الأفضليات المعمم هما نظام الأفضليات المعمم "الأخضر" وإمكان مدّ مفهوم نظام الأفضليات المعمم إلى التجارة في الخدمات.

١٢- وقد اجتمع فريق الخبراء المخصص لنظام الأفضليات المعمم الذي دعاه الأمين العام لمساعدة الأمانة في الأعمال التحضيرية، لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥، وأبدى توصيات وقدم استنتاجات بشأن استعراض السياسة في عام ١٩٩٥ (TD/B/SCP/9). وقد قرر الخبراء استمرار صلاحية كافة الأهداف الأصلية لنظام الأفضليات المعمم وإن كانت مبادؤه تحتاج في اعتقادهم إلى إعادة تفسير واقعي على أساس متعدد الأطراف لتنشيطه. وأوصوا بإدخال تحسينات على عدد من المجالات من مثل توسيع المنتجات المشمولة، وزيادة الهوامش التفضيلية، وتنسيق مختلف المخططات، وحسن تقاسم الأعباء فيما بينها مما قد ينضي أيضا إلى قدر أشمل من المنتجات المغطاة. وأوصى الخبراء أيضا بالاتفاق على آلية تخريج على أساس متعدد الأطراف لتمكين البلدان المانحة للأفضليات من تغيير البلدان المشمولة عند حدوث اضطرابات في أسواقها المحلية. ورئي أن تبنى تدابير التخريج هذه على أساس منتوجي/قطري لا قطري فقط. كذلك قيل بأنه لا ينبغي للتعليق أن ينضي إلى تقليص مزايا نظام الأفضليات المعمم من حيث التفضيل التجاري والايرادات التعريفية الفائتة.

١٣- أما تقرير الأمانة المعنون "مشاورات حول تنسيق وتحسين قواعد المنشأ - استعراض المناقشات السابقة: سبل ممكنة للسير قدماً" (TD/B/SCP/8) فقد أوجز المناقشات السابقة والتطورات الحديثة وأشار بعدد من الاقتراحات لتنسيق وتبسيط قواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها اللجنة على مدى العشرين سنة الفائتة أو ما يقرب منها، فلم يحرز سوى تقدم محدود بصدد هذا الموضوع وبقيت أيضا مشكلة مجموعتي قواعد المنشأ المختلفتين، أي معيار التجهيز ومعيار النسبة المئوية على ما هي عليه. وينبغي الأخذ بقواعد المنشأ غير التفضيلية المنسقة المزمعة والتي يتعين أن تضعها منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون الجمركي كأساس للتجارة في نظام الأفضليات المعمم. وأوصى فريق الخبراء المخصص أيضا أن تنشئ اللجنة الخاصة فريقاً عاملاً لدراسة مبادئ توجيهية ممكنة في مجال السياسة العامة، بما في ذلك الاتفاق الجديد في الغات على قواعد المنشأ غير التفضيلية والإعلان المشترك بشأن قواعد المنشأ التفضيلية.

١٤- وفيما يتعلق "بأنشطة التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية، ١٩٩٣" (TD/B/SCP/7) فقد استمر تنفيذ هذه الأنشطة على مستوى عال من جانب الأونكتاد، رغم انقباض التمويل. وتستحق الدول الأعضاء التي قدمت مساهمات مالية وعينية سخية الثناء. فقد أتاحت هذه المساهمات، بالإضافة إلى تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستمرار في هذه الأنشطة

القيمة. ولما كانت هناك مخططات كثيرة لنظام الأفضليات المعمم سوف تنتج جزئياً أو كلياً لتأخذ في اعتبارها اتفاقات جولة أوروغواي، وكان هناك بالتالي كتيبات مختلفة جديدة سوف تنشر عن نظام الأفضليات المعمم، فمن الضروري أن تواصل الدول الأعضاء دعم هذا الجهد بالمساهمات المالية والعينية. وقد قدم برنامج التعاون التقني فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم وسائر القوانين التجارية مساهمة كبيرة للانتفاع على الوجه الأكمل من نظام الأفضليات المعمم عن طريق نشر المعلومات المستوفاة، وتقديم تحليل مفصل لقواعد المنشأ المعقدة التي ينطوي عليها نظام الأفضليات المعمم، وتركيب مجموعة البرامج المحوسبة المتعلقة بنظام التحليل والإعلام التجاري في نقاط الوصل التابعة لنظام الأفضليات المعمم. وقد استهدف برنامج نظام الأفضليات المعمم أساساً البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط للاستفادة منه، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. ويرجى من كافة الدول الأعضاء في الأونكتاد النظر في تقديم مساهمات للبرنامج حتى يمكن الحفاظ على المستوى.

١٥- وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (شيلي) إن مجموعته تتطلع باهتمام شديد إلى العصر الجديد الذي بزغ فجره باختتام مفاوضات جولة أوروغواي. وقد آن الآوان لإحراز تقدم حقيقي بوضع نظام جديد معمم للأفضليات إزاء التآكل الشديد للهوامش التفضيلية الذي أفضت إليه جولة أوروغواي. أضف إلى ذلك أنه من الضروري تطويع نظام الأفضليات المعمم للواقع الجديد الذي أسفرت عنه جولة أوروغواي حتى يكتب البقاء لذلك النظام الذي ساند التنمية والتجارة في البلدان النامية. فإذا ما قامت البلدان المتقدمة بتحليل التآكل الناجم عن جولة أوروغواي فسيكون ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح؛ وينبغي لها أن تجري من التعديلات ما يسمح للبلدان النامية بأن تحافظ على أو تزيد من قدر هوامشها التفضيلية.

١٦- وقال إن مجموعته ترحب بدمج قطاعي الزراعة والمنسوجات في اتفاق الغات الجديد. فمن المستصوب التوصل إلى تقليص شديد للتدابير التعريفية وغير التعريفية، مع توسيع نطاق المنتجات المشمولة، وخاصة فيما يتصل بالزراعة ومصائد الأسماك والمنسوجات والأحذية. وينبغي للأونكتاد أن يدرس تأثير اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية الجديدة واتفاقات جولة أوروغواي على نظام الأفضليات المعمم. وينبغي العثور على سبل ناجعة تجعل من نظام الأفضليات المعمم نظاماً شفافاً وديناميا ومتسقاً وفعالاً حتى يمكن الانتفاع منه إلى أقصى حد.

١٧- ولتأثير التدابير غير التعريفية على صادرات البلدان النامية أهمية قصوى لأن هذه التدابير تتركز في قطاعات تتمتع فيها البلدان النامية بميزات مقارنة. وهذه التدابير التمييزية تمس أكثر من ٥٠ في المائة من الصادرات، وهي لا تكف عن الزيادة وتحمي أسواق البلدان المتقدمة بطريقة غير منصفة. ويمثل ذلك مشكلة كبرى للبلدان النامية التي اضطلعت باصلاحات اقتصادية، بما في ذلك تحرير

الواردات، ولكنها لا تزال تواجه مشاكل فيما يتصل بالدين الخارجي وميزان المدفوعات. ومن الأهمية أيضا العمل على تقليل مختلف القيود الكمية الثقيلة المفروضة على منتجات ذات أهمية للبلدان النامية حتى يمكنها أن تنفذ في الواقع إلى طرق الوصول المؤدية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

١٨- ومن القضايا التي يتعين مناقشتها في سياق متعدد الأطراف قضايا إدارة المخططات، وتدابير التخريج، وقواعد المنشأ ذات التأثير على فعالية النظام. ولما كان نظام الأفضليات المعمم نظاماً أحادياً ومؤقتاً يمكن سحبه في أي وقت، فهو غير مؤكد وغير مضمون، ويؤثر بالذات في الاستثمارات الطويلة الأجل. وقد أفضت القيود الكمية المختلفة، مثل الحصص والسقوف أو المبالغ القطرية القصوى وكذلك تدابير التخريج، إلى تعقيدات بالغة في نظام الأفضليات المعمم. وهذا التعقيد ينافي المبادئ الأساسية لنظام الأفضليات المعمم ويناقض هدف النهوض بالتصنيع في البلدان النامية. ومما زاد النظام تعقيداً قضايا معايير العمل، والتدابير البيئية، وحقوق الملكية الفكرية. ولئن كان بعض هذه القضايا لم يناقش في محفل مناسب، فالمفروض أن تجري دراسة تحليلية لقضايا أخرى بغرض التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ومن الملح أن ترسم ملامح نظام للانذار المبكر يتيح للبلدان المستفيدة أن تتعرف على القطاعات المعرضة للخطر. ومن الأهمية بمكان أن يتفق كل من البلدان المانحة للأفضليات والبلدان المستفيدة على آلية تتناول تدابير التخريج أو تعليق المعاملة التفضيلية على أن تنطوي على فترة سماح معقولة. وهناك حاجة ماسة إلى تنسيق قواعد المنشأ. وعلى الرغم من أن اتفاقات جولة أوروغواي بشأن هذه القواعد قد قررت مبادئ مشتركة، فإن ذلك لا يعني أن الجولة قد تمخضت عن قواعد المنشأ منسقة تخدم أغراض نظام الأفضليات المعمم. ولا بد من البحث عن صيغة لتنسيق قواعد المنشأ في نظام الأفضليات المعمم. وتعرب مجموعة الـ ٧٧ عن اهتمامها البالغ بما قيل من أن أقل البلدان نمواً سوف تتمتع يقيناً بمزايا نظام الأفضليات المعمم بالنظر إلى أوضاعها الاقتصادية. وسوف يتعين التوصل إلى تدابير لائقة لتعويضها عن التآكل المحتمل الذي سوف يصيب نظام الأفضليات المعمم.

١٩- وقالت ممثلة سويسرا إن مفاوضات جولة أوروغواي شكلت خطاً فاصلاً في تاريخ التجارة العالمية. فقد خلقت للبلدان النامية إمكانات تصديرية فقط. ومن هنا فإن القرار الذي اتخذ بالاضطلاع باستعراض لمخططات نظام الأفضليات المعمم، كما ورد في التزام كرتاخينا، جاء في وقته تماماً. وقد طلبت الحكومة السويسرية إجراء دراسة عن تأثير جولة أوروغواي على البلدان النامية قبل التصديق على اتفاقات مراكش، ذلك أن إمكانية بقاء نظام الأفضليات المعمم كأداة كافية لبلوغ ذلك الهدف مسألة فيها نظر. فالمبادئ التي ينطوي عليها نظام الأفضليات المعمم من مثل عدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل، لم يعد لها مكان. وهناك دون أدنى شك اختلافات فيما بين البلدان النامية من حيث الأداء

التصديري. ويحظى اقتراح الأونكتاد بدراسة إمكانية وضع معايير موضوعية للتخريج بتأييد بلدها الكامل.

٧٠- وينبغي للأونكتاد أن يدرس أيضا سبل تحويل نظام الأفضليات المعمم إلى نظام أقرب إلى التعددية في الواقع. ولو درس المرء التخفيض التعريفي الذي اتفق عليه في الغات والتخفيضات التي اتفق عليها في مختلف مناطق التجارة الحرة، لتبين له أن مزايا نظام الأفضليات المعمم تعادل في الحقيقة إعادة وضع البلدان النامية والبلدان الأعضاء في مناطق التجارة الحرة على قدم المساواة. على أن بعض البلدان النامية قد قامت من جانب واحد بتحرير سياستها التجارية وخفض معدلات الرسوم في السنوات الأخيرة ولكن هذه التنازلات ظلت غير ملزمة في الغات. ولذا فإن حكومة سويسرا تقترح أن تدرس أمانة الأونكتاد إمكانية وضع خطة لتثبيت هذه التعريفات وجعلها ملزمة في إطار الغات، على أن تتعهد البلدان المانحة للأفضليات أن تبقي على نظام الأفضليات المعمم في إطار الغات مع برنامج واضح المعالم للتخريج. وقالت في الختام إن حكومة سويسرا تؤيد مدّ مفهوم نظام الأفضليات المعمم إلى مجالات أخرى من مثل الخدمات والاستثمارات وطلبت من الأونكتاد أن يدرس هذه الإمكانيات، فإن نظام الأفضليات المعمم الجديد سيكون نظاماً مختلفاً تماماً يوفر إمكانيات جديدة للبلدان النامية حتى تستطيع الإفادة من الفرص الجديدة الناشئة عن جولة أوروغواي.

٧١- وقال ممثل النمسا في حين أن مستقبل مخطط نظام الأفضليات المعمم الذي يقدمه بلده تحيطه الشكوك، نظرا لاحتمال انضمام بلده إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فقد صورت آخر تطوراته تصويراً صحيحاً في التقرير العام السابع عشر عن تنفيذ نظام الأفضليات المعمم (TD/B/SCP/6). وفيما يتعلق بقواعد المنشأ فقد عرض تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/SCP/8) آراء ومقترحات مثيرة وأخرى خلافية نوعا ما. والمفروض أن يتيسر الاتفاق على مبادئ توجيهية في المستقبل في سياق استعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في العام القادم. وفي حين أن قواعد المنشأ الجديدة التي سوف تعد في الغات سوف تكون غير تفضيلية من حيث الطبيعة، فإن العلاقة الكامنة وراءها تشبه دون أدنى شك وجهي العملة الواحدة؛ وهذا أمر يجب أن ينال حظه من التفكير المتأني. أما تقرير فريق الخبراء المخصص لنظام الأفضليات المعمم (TD/B/SCP/9) فيستحق عناية خاصة للطريقة التي أبرز بها جوانب الاتجاهات الممكنة في المستقبل لنظام الأفضليات المعمم. ولئن كان يتعين تناول كثير من هذه الجوانب عن استعراض السياسة في عام ١٩٩٥، فقد ينضي النقاش بصراحة حول بعض من هذه النقاط في اجتماع غير رسمي خلال الدورة الراهنة إلى توفير عنصر يفيد في اجتماع آخر لفريق الخبراء المخصص. وليس بوسع النمسا أن تؤيد الاقتراح الذي أبداه فريق الخبراء بأن تنظر اللجنة الخاصة أيضا في مسألة إنشاء نظام أفضليات معمم للخدمات. فقد سبق أن أثير هذا الموضوع أثناء انعقاد الأونكتاد الثامن في كرتاخينا وكان محل خلاف كبير. ولم يتغير موقف النمسا في هذا الصدد منذ ذلك الحين. إذ المفروض

أن ينبغي عمل اللجنة الخاصة على القرار ٢١ (د-٢) الصادر عن الأونكتاد وعلى نتائج الدورات السابقة للجنة الخاصة، وهذا وذاك يفترض التركيز أساساً على التجارة التفضيلية في السلع دون غيرها. ويقتضي أي توسيع لنطاق الشمول إلى التجارة في الخدمات قراراً على مستوى أعلى من مستوى اللجنة الخاصة. وقال فيما يتعلق بموضوع برنامج المساعدة التقنية إن بلده دأب على إيلاء عناية فائقة لهذا النشاط اقتناعاً منه بأهميته. وقد أوضحت الفقرة ١٧ من تقرير فريق الخبراء المخصص مساهمة البرنامج. وصور تقرير الأمانة عن أنشطة التعاون التقني (TD/B/SCP/7) أيضا تعاون بلده النشط في مشروع نظام الأفضليات المعمم طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، وإن ظل على مستوى منخفض بسبب عوائق تتصل بالموظفين. وقال إن النمسا تسعى إلى تجديد جهودها في هذا الميدان وإنها تواصل النظر في فكرة تمويل حلقة دراسية عن نظام الأفضليات المعمم لتفيد منه أقل البلدان نمواً في أفريقيا في المستقبل القريب.

٢٢- وقال ممثل الهند إن نظام الأفضليات المعمم قد أثبت في العمل وعلى مدى يربو على عشرين سنة أنه أداة مفيدة لتنشيط التجارة في كافة البلدان. فقد أفادت البلدان النامية من التعريفات التفضيلية التي يوفرها نظام الأفضليات المعمم، كما يتبين من وارداتها التي زادت بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٨ في المائة تقريباً منذ عام ١٩٧٦، بينما زادت صادراتها في ظل نظام الأفضليات المعمم بمعدل يربو على ١٣ في المائة. وفي عام ١٩٩٢ أفادت صادرات البلدان النامية في حدود مبلغ ٨٠ مليار دولار أمريكي من التعريفات المخفضة أو الصفرية في البلدان المانحة للأفضليات الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولما كان لمخططات نظام الأفضليات المعمم فائدة لا تنكر، فإن بلده سوف يتشجع ويتقدم باقتراحات تحسينية نوعا ما سوف تفضي إلى تدعيم الالتزام بالتعاون الاقتصادي على المستوى العالمي. ينبغي تمديد مخططات نظام الأفضليات المعمم لعشر سنوات أخرى من جانب جميع البلدان المانحة للأفضليات. ولما كان تخفيض التعريفات عند تنفيذ نتائج جولة أوروغواي سوف يفضي إلى تآكل الهوامش التفضيلية في نظام الأفضليات المعمم بما يتراوح بين ٩ في المائة تقريبا في الولايات المتحدة، ونحو ١٥ في المائة في اليابان، وزهاء ٢٣ في المائة في الاتحاد الأوروبي، فإنه يحث البلدان المانحة للأفضليات على أن تتقيد بالتزام كرتاخينا وتجري التعديلات اللازمة في مخططاتها حتى تبقى على فعاليتها. فهناك ضرورة قصوى تقضي بتوفير التواصل والاستقرار وشفافية الرؤية المستقبلية لمخططات نظام الأفضليات المعمم. وهناك ضرورة ثانية تقضي بإجراء تعديلات في المنتجات المشمولة وتعميق تخفيضات التعريفة للحفاظ على قيمة المخططات وتعزيزها. وتقضي الضرورة ثالثاً بإعادة التأكيد على المبادئ العامة غير التمييزية والتي تقضي بعدم المعاملة بالمثل التي تقام عليها بناء نظام الأفضليات المعمم. ذلك أن المخططات تتجه الآن إلى أن تكون أقل عمومية وتمييزية، بل وقد طلبت المعاملة بالمثل في بعض الحالات. إن ربط نظام الأفضليات المعمم بقضايا من قبيل حقوق العاملين، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والبيئة يحمل نظام الأفضليات المعمم

أكثر مما يطيقه، وينبغي توخي أقصى الحذر عند الكلام على هذه الروابط. هذا وتشيع الحصص التعريفية، والسقوف، والمبالغ القطرية القصوى، والقيود المفروضة على المنافسة جواً من الشكوك فيما بين منظمي المشاريع، بما أنهم لا يعرفون ما إذا كانت السلع التي انتجت أو حتى التي شحنت فعلا سوف تفيد أم لا من نظام الأفضليات المعمم. وتشير الشواهد العملية أيضا إلى أن الاستبعاد بدافع المنافسة يفيد إلى حد كبير موردي البلدان المتقدمة غير المقيدين بنظام الأفضليات المعمم وبعض البلدان الكبرى المستفيدة من ذلك النظام. ويعتبر مفهوم التخريج مصدراً من مصادر التعقيد في مخططات نظام الأفضليات المعمم. ذلك أن التخريج المعتمد على المنتوجات تحديداً يمكن أن يفضي إلى اضطراب في تدفقات التجارة، وتبديل لظروف المنافسة في البلد المتخرج. وإذا كانت هناك حاجة في الواقع إلى تدابير للتخريج، فقد يكون من المناسب تخريج البلدان تماماً بمجرد أن تصل إلى مستوى كاف من التنمية. وربما تتطلب بعض مخططات نظام الأفضليات المعمم نوعاً هاماً من التحسين بأن تندرج فيها منتجات من مثل المنسوجات والملابس، والأحذية والمنتجات الجلدية والمنتجات الزراعية المجهزة ونصف المجهزة.

٢٣- وسوف يفضي تبسيط وتنسيق قواعد المنشأ إلى قدر أكبر من الشفافية فيها. كذلك سوف يفضي الأخذ بفكرة المضمون في البلد المانح والتراكم العالمي إلى تحسين الوضع. وربما كان من المفيد تحسس إمكانية مدّ نطاق نظام الأفضليات المعمم إلى الخدمات من هنا حتى الوقت المضروب لاستعراض السياسة في عام ١٩٩٥. إن العمل على تقوية وتحسين وتوسيع النظام التفضيلي على نحو معمم يعتبر أداة من أدوات دعم البلدان النامية فيما تأخذ به من سياسات تحريرية للتجارة سوف تفضي، إلى جانب إفادة البلدان النامية أنفسها، إلى حفز التجارة العالمية نحو النمو أيضا.

٢٤- وقال ممثل النرويج إنه قد جرت منذ الدورة العشرين تغييرات عديدة في قائمة البلدان المستفيدة من مخطط النرويج في نظام الأفضليات المعمم. فأولاً، عقب بدء نفاذ اتفاقية للتجارة الحرة عقدا بين بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من طرف ورومانيا وبلغاريا على التوالي، من طرف آخر، فقد شطب البلدان الأخيران من القائمة اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وثانياً، أضيفت أربعة بلدان مستفيدة جديدة إلى القائمة هي: ألبانيا، اعتبارا من ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣؛ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، اعتبارا من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ ومنغوليا، اعتبارا من ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ وجمهورية جنوب أفريقيا، اعتبارا من ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وقد رحبت النرويج بوجه خاص بالحدث السياسي الفريد الذي جرى في جنوب أفريقيا والذي أفضى إلى إجراء تغيير في سياسات بلده الاقتصادية إزاء ذلك البلد. ذلك أن منح جنوب أفريقيا معاملة نظام الأفضليات المعمم سوف يسهم في ادماجها في الاقتصاد العالمي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد. وفيما يتعلق بنطاق شمول المنتجات فقد منحت جميع الأصناف الواردة تحت الرمز ٦١-١٥ في النظام

المتناسق إعفاء من الرسوم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ويتضح من آخر الاحصاءات في عام ١٩٩٢ أن ٨٠ في المائة من الواردات النرويجية من البلدان المستفيدة من نظام الأفضليات المعمم مؤهلة للإفادة من الإعفاء من الرسوم، استنادا إما إلى نظام الأفضليات المعمم أو إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية. وقد بلغ معدل استعمال المخطط النرويجي في نظام الأفضليات المعمم ٦٩ في المائة، وهو أعلى رقم سجل على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

٢٥- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، ترى النرويج أن الأونكتاد قد أسهم إسهاماً أساسياً في استعمال نظام الأفضليات المعمم من خلال برنامج واسع للتعاون التقني في هذا الميدان، وقد أسهمت النرويج باخلاص في ذلك الجهد على مدى عدد من السنوات. وقد وجه الدعم النرويجي إلى البرنامج، الذي بلغ زهاء ٠٠٠ ٤٠ دولار أمريكي سنوياً، إلى الصندوق الاستئماني المركزي مما أتاح أكبر قدر من المرونة في الإفادة من مساهمة بلده. وتبدو الحاجة واضحة إلى مواصلة المساعدة التقنية في ميدان نظام الأفضليات المعمم، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً إزاء التغيرات المتوقعة في نظام الأفضليات المعمم نتيجة لجولة أوروغواي. وفي هذا الصدد، تود الحكومة النرويجية أن تحث البلدان المانحة للأفضليات، وخاصة البلدان التي كانت مساهمتها أقل من القدر المعقول، أن تسهم في كفالة الأساس المالي لبرنامج التعاون التقني.

٢٦- قال ممثل الأرجنتين إن اختتام جولة أوروغواي جلب تحديات وفرصاً جديدة جعلت عملية تحديث نظام الأفضليات المعمم وتجديده أهم الآن من أي وقت مضى بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما البلدان التي اضطلعت بعمليات إصلاح هيكلي ودعمت تدابير تحرير تجارتها. وكما أكد فريق الخبراء (TD/B/SCP/9) تظل مبادئ نظام الأفضليات المعمم، أي طابعه المعمم وغير التمييزي وغير القائم على أساس المعاملة بالمثل، صالحة تماماً. ومع ذلك، يجب ألا تستبعد إمكانية تفسير هذه المبادئ تفسيراً واقعياً بشرط أن يتم ذلك على أساس متعدد الأطراف وبالروح التي حكمت النظام منذ إنشائه. وتوصل فريق الخبراء أيضاً إلى توافق في الآراء حول أهمية الإبقاء على التغييرات في المخططات لفترة لا تقل كحد أدنى عن خمس سنوات، وإن كان من الأفضل أن تطول الفترة أكثر من ذلك. ولا تزال توجد تعريفات مرتفعة في بعض القطاعات كالمواد الغذائية، والأصواف، والأحذية، والمنتجات الجلدية. ويمكن إحراز تقدم بتوسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم ليشمل هذه المنتجات. وبالنسبة للمواد الغذائية، ينبغي أن تقوم تغطية منتجاتها على أساس الاعفاء من الرسوم مع استبعاد التسويات التعويضية (على نحو ما ذكر في TD/B/SCP/6، الفقرة ٧١). لقد أدخلت جولة أوروغواي ضوابط الغات في قطاعات لم تكن منظمة فيما مضى. وفي حالة المنتجات الزراعية، ستتجاوز الحدود القصوى للتعريفات ٨٠ في المائة، وفقاً للنتائج المقدمة من أمانة الأونكتاد (TD/B/SCP/6، الفقرة ٧٣). وسيكون من المفيد أن تستفيض أمانة الأونكتاد في تفصيل هذا التحليل وأن تغطي أيضاً قطاع المنسوجات للحصول على تقييم للآثار

الحقيقية. ويعتبر التعاون التقني مع البلدان النامية أمراً هاماً لمساعدتها في الاستفادة من المخططات بشكل أفضل. أما بالنسبة للتخريج، فيجب أن يتفق على معاييره على أساس متعدد الأطراف؛ ويجب التمييز بين التخريج المنتوجي القطري والتخريج القطري. ففي الحالة الأولى، يجب تطبيق المعايير الاقتصادية الموضوعية كما اقترح فريق الخبراء المخصص، مثل حصة السوق، والطاقة الصناعية، ومستوى التنمية والتنويع، مع مراعاة مفهوم "الأثر الحيادي" المترتب على سحب الأفضلية. وينبغي أن يكون المنتج المعني قد اكتسب "نضجاً كافياً" بالقدر الذي يمكنه من المنافسة مع الموردين الذين لا يتمتعون بالأفضليات. ويجب أيضاً إجراء تشاور مسبق. وفي حالة التخريج القطري، لم تكن المعايير العامة القائمة على الناتج القومي الإجمالي شاملة بقدر كاف. وينبغي مراعاة البلدان مرتفعة الدخل التي تعتمد على منتج واحد فقط ويتدنى فيها مستوى التصنيع. وقال إن وفد بلده يرى أن ظاهرة التكامل الإقليمي مثل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي إيجابية وليس لها أية آثار تقييدية على التجارة كالآثار الموصوفة في الوثيقة TD/B/SCP/6 (الفقرة ٥٠).

٢٧- وأشار بعد ذلك إلى المقترح الداعي إلى منح مزايا إضافية للمنتجات الحميدة بيئيا، وهي نوع من نظام أفضليات معمم "أخضر". وقال إن هذا المفهوم مثير للاهتمام ولكن لا بد من توخي الحذر لضمان أن تكون المنافع إضافية، وتغطي على سبيل المثال المنتجات الزراعية التي لا تشملها المخططات حالياً. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون أي خطوة تتخذ ناجمة عن مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على دراسة تحليلية يجريها الأونكتاد. وترد إشارة في الوثيقة TD/B/SCP/6 تلاحظ بحق أن البلدان النامية لا ترغب في مزايا إضافية لوضع معايير بيئية أعلى إذا كان ذلك سيؤثر على السياسة البيئية للبلد (الفقرة ٩٩). وتحتاج فكرة وضع نظام أفضليات معمم للخدمات إلى المزيد من الدراسة. وأخيراً، بالنسبة لقواعد المنشأ، لا يمكن تصور إعادة تنشيط نظام الأفضليات المعمم بدون تنسيق وتبسيط هذه القواعد.

٢٨- قال ممثل رومانيا إن نظام الأفضليات المعمم الساري منذ أكثر من ٢٠ عاماً كان مفيداً بوصفه أداة للسياسة التجارية في تعزيز صادرات البلدان النامية. وعلى الرغم من أنه تم إدخال تحسينات على المخططات على مر العقود الماضية، فإنه يمكن عمل المزيد لتحقيق الأهداف المحددة في قرار الأونكتاد ٢١ (د -٢). ويصدق ذلك بشكل خاص منذ اختتام جولة أوروغواي. وهناك حاجة إلى العمل في اتجاهات عديدة لتحسين نظام الأفضليات المعمم. أولا، نظراً لأن ٥٠ في المائة فقط من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية تشملها تغطية مخططات نظام الأفضليات المعمم، فإن إجراء توسع صاف في المنتجات المشمولة سيحسن كفاءة هذا النظام. ثانياً، ينبغي أن توفر جميع البلدان المانحة للأفضليات الفرصة لحصول المنتجات المشمولة بهذا النظام على الإعفاء من الرسوم أو لزيادة الهامش التفضيلي على الأقل. ويؤدي تحويل التدابير غير التعريفية إلى تدابير تعريفية في القطاع الزراعي وتفكيك ترتيب

المنسوجات المتعددة الألياف إلى تهيئة الفرص لمنح إعفاء من الرسوم أو لزيادة الهامش التفضيلي في هذين المجالين. ثالثاً، يجب بذل جهود ترمي إلى تقليل أو إزالة التحديدات أو التقييدات على الواردات التفضيلية. رابعاً، يجب دراسة إمكانية وضع معايير متفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف للتخريج. خامساً، سيكون من الضروري تحرير وتبسيط وتنسيق قواعد المنشأ لنظام الأفضليات المعمم. وينبغي لجميع البلدان المانحة للأفضليات أن تعتمد أيضاً معياري محتوى البلد المانح والتراكمية الشاملة. سادساً، من المهم تكثيف المساعدة التقنية فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم على الرغم من انخفاض الأموال المتاحة. وكان من المأمول أن يزيد المانحون الثنائيون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهماتهم. وأخيرا، ينبغي اعتماد نُهج مبتكرة فيما يتعلق بمفهوم نظام الأفضليات المعمم. وفي هذا السياق، أيد ممثل رومانيا المقترح الداعي إلى منح مزايا إضافية للمنتجات الحميدة بيئياً. وقال إن بلده يمر حالياً بعملية انتقال إلى الاقتصاد السوقي، وقد سهل نظام الأفضليات المعمم هذه العملية الانتقالية بتحسينه ميزان المدفوعات. وقال إنه بعد إبرام الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، تم إدماج التفضيلات التجارية الممنوحة بموجب نظام الأفضليات المعمم في هذه الاتفاقات. وأخيراً رحب بقرار الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة جعل رومانيا من البلدان المستفيدة بعد سحبها في عام ١٩٨٧ بموجب حكم حقوق العمال.

٢٩- أشار ممثل الصين إلى الدور الإيجابي الذي يضطلع به نظام الأفضليات المعمم في توسيع نطاق صادرات البلدان النامية وتصنيعها. وقال إن نظام الأفضليات المعمم يكتسي أهمية كبيرة في ضوء النمو المتواصل للاقتصاد العالمي والتغيرات الرئيسية في الحالة الاقتصادية والسياسية للعالم. وقد تحسنت مخططات هذا النظام في السنة الماضية في عدد من المجالات. وعلى الرغم من ذلك، تستمر مزايا النظام في التناقص بشكل عام. وقد نجم انخفاض معدل التفضيلات التعريفية إلى حد ما عن جولة أوروغواي، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، وغير ذلك من الترتيبات الجديدة للتجارة التفضيلية. وكذلك نتيجة للتدابير التقييدية التي اتخذتها بعض البلدان المانحة للأفضليات، مثل التقييدات الكمية والتخريج. لذلك أصبح نظام الأفضليات المعمم بحاجة إلى إعادة نظر شاملة. والمأمول أن تنطلق البلدان المانحة في عملية الاستعراض الشامل تلك من فرضية مساعدة البلدان النامية وإدخال تحسينات جوهرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تشمل هذه التحسينات تحديد مدة سريان طويلة الأجل ومستقرة لنظام الأفضليات المعمم من أجل تجنب الصعوبات والمضايقات التي يسببها التمديد قصير الأجل. ومن الضروري أيضاً تبسيط وتحرير قواعد المنشأ، وتخفيف الأعباء عن البلدان المستفيدة من تنفيذ قواعد المنشأ، وتوسيع نطاق المنتجات المشمولة، وإلغاء التدابير غير التعريفية، وتقليل الخسائر التي سببتها جولة أوروغواي للبلدان المتلقية للأفضليات، ودرء انخفاض وتآكل البرنامج الأصلي لنظام الأفضليات المعمم نتيجة للتكامل الإقليمي وتكوين مجموعات تجارية.

٣٠- واستطرد ممثل الصين قائلا إن بلده أحرز نتائج مرضية من خلال تجارته الخارجية، كما قطع شوطاً طويلاً في تنمية تجارته الاستيرادية. وكانت تجارته مع الولايات المتحدة متوازنة بشكل أساسي في الربع الأول من عام ١٩٩٤. وتجاوزت الواردات من الاتحاد الأوروبي الصادرات إليه. ومن المرجح أن تزداد تجارة الصين الاستيرادية بسرعة بسبب تعميق الإصلاحات، والنمو الاقتصادي، وزيادة الطلب على الحاجات الضرورية اليومية. ومع ذلك، فإن الاتجاه التآكلي لنظام الأفضليات المعمم سبب يدعو إلى القلق. إن الدورة الحالية، التي تعمل كاجتماع تحضيري لاستعراض السياسة في عام ١٩٩٥ يجب أن تجري استعراضاً وتقييماً شاملين لعمليات نظام الأفضليات المعمم في السنوات الأخيرة حتى يمكن للبلدان المانحة للأفضليات من أن تزيل شتى التقييدات التي تضعف نظام الأفضليات المعمم وأن تساهم بحصتها في إعادة تنشيط هذا النظام. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، قال إن بلده يقدر فائدة الأنشطة التي يُضطلع بها لتعريف المشاركين بالمستجدات الأخيرة في نظام الأفضليات المعمم وغيره من القوانين التجارية ومعاونتهم على اتقانها. واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق باختتام جولة أوروغواي، التي تتطلب من البلدان أن تنقح قوانينها التجارية وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه، فإن بلده يود أن يرى أنشطة المساعدة التقنية تتواصل وتتدعم. وقد تتولى الأطراف المعنية ترتيب تمويل هذه الأنشطة. وأضاف أن حلقات العمل التي نظمها الأونكتاد في العام الماضي فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم وغيره من القوانين التجارية تستحق كل تقدير. وعلاوة على ذلك، وفرت التحليلات والدراسات المتعمقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد أساساً متينا لاستكشاف إمكانيات تحسين نظام الأفضليات المعمم وتوسيع نطاقه في بيئة سياسية واقتصادية دولية دائمة التغير.

٣١- قال ممثل كندا إنه بعد انقضاء عقدين على تنفيذ نظام الأفضليات المعمم، استعرض بلده الأهداف والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها تنفيذ ذلك النظام. وقد وجد أن الأهداف ما زالت صالحة وهامة، وهي توفر أداة هامة لسياسة تشجيع النمو المستمر للصادرات. لذلك قامت حكومة كندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بسن تشريع وافق عليه البرلمان الكندي في آذار/مارس ١٩٩٤، تم بموجبه تمديد سريان مخطط نظام الأفضليات المعمم لفترة ١٠ أعوام أخرى تمتد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأصبحت جمهورية جنوب أفريقيا من البلدان المستفيدة اعتبارا من ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، إن مجرد تمديد نظام الأفضليات المعمم في شكله الحالي لم يعد يكفي لتأمين أهداف ذلك النظام لصالح البلدان النامية، والأهم من ذلك البلدان الأقل نمواً منها، منذ اختتام جولة أوروغواي. لذلك يجري الآن استعراض كامل لمخطط كندا يهدف إلى تخفيض معدلات ذلك النظام وتوسيع نطاق تغطية المنتجات متى أمكن. لقد بدأ هذا الاستعراض في نيسان/أبريل ١٩٩٤ ومن المتوقع أن يستكمل قبل نهاية عام ١٩٩٤. وسوف تبحث كندا أيضاً استصواب الإبقاء على نظام الأفضليات المعمم للبلدان التي بلغت مستوياً عالياً من التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، يشمل الاستعراض مشاورات عامة مع أصحاب المصالح المحلية في كندا وكذلك مع البلدان المستفيدة بشكل خاص.

٣٢- وفيما يتعلق بقواعد المنشأ لأغراض نظام الأفضليات المعمم. أيدت كندا الأفكار الأساسية المتعلقة بالتنسيق والتبسيط والتحرير حيثما أمكن ذلك وكذلك مبدأي الشفافية والقابلية للتنبؤ. وقد كان المبدآن الأخيران المدخل لنجاح عمل أي نظام للتجارة التفضيلية. وفيما يتعلق بنقطة محددة أثيرت في الوثيقة TD/B/SCP/8، الفقرة ٤٠ تتصل بقاعدة الشحن المباشر، قال إن كندا أزالت في عام ١٩٨٨ شرط تحديد ميناء الدخول الكندي من سند الشحن الطوالي المتعلق بالواردات المشمولة بنظام الأفضليات المعمم. وبالنسبة للمساعدة التقنية، قال ان الحكومة الكندية واصلت أيضاً تأييدها الفعال لنشر المعلومات المتعلقة بذلك النظام من خلال الحلقات الدراسية التي يحضرها الخبراء. وفي عام ١٩٩٣ أوفدت كندا خبراء للمساعدة في حلقات دراسية نظمت في البرازيل والصين.

٣٣- قال ممثل الاتحاد الروسي إنه ينبغي دعم المبادئ الأساسية لنظام الأفضليات المعمم، نظراً لأن هذا النظام يعتبر أداة هامة وفعالة تسهم في تنمية التجارة والنمو الاقتصادي للبلدان النامية. وقد اعتبر التعاون الذي يجري في إطار اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات التابعة للأونكتاد من الآليات المرنة بقدر يكفي لضمان المصالح الاقتصادية لبلده في مرحلة الانتقال. وقال إن عدد المستفيدين من مخطط هذا النظام بلغ ١٤٧ بلداً. ووفقاً للبيانات الخاصة بفترة التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩٣ بلغ حجم الواردات التفضيلية ما قيمته ٥,٥ مليار من الدولارات، أو ٣١ في المائة من إجمالي حجم الواردات. وكان حجم واردات تسعة وعشرين بلداً مستفيداً من المخطط أكثر من ١٠ ملايين دولار لكل منها. ومن بين هذه البلدان أفغانستان وتركيا والجزائر وجمهورية كوريا والصين والهند وكوبا.

٣٤- وبموجب المرسوم ١٩٦ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٤، حددت الحكومة الروسية معدلات جديدة للرسوم على الواردات. وباستثناء السلع الكمالية والمشروبات الكحولية، نادراً ما تعدت هذه المعدلات نسبة ٢٥ في المائة. وأدخلت في التعريفات الجمركية للواردات رسوم نوعية وموحدة على بنود منفصلة مثل المشروبات الكحولية والتبغ والسيارات المستعملة. وطبقت معدلات دنيا تتراوح بين صفر و٥ في المائة على سلع أساسية كالسلع الهامة اجتماعيا (المعدات الطبية والمنتجات الصيدلانية، وبعض المواد الغذائية والسلع الأساسية التي لا يمكن إعادة إنتاجها بكميات كافية)، وقطع الغيار، وأدوات الآلات والمعدات، وبعض أنواع المواد والأصناف التي لا تنتج بكميات كافية ولكنها مطلوبة لتنمية شتى القطاعات الاقتصادية، وبعض أنواع معدات التصنيع اللازمة لتحديث الصناعة أو لضمان الأمان. وطبقت معدلات قصوى (تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ في المائة) على السلع الكمالية والمشروبات الكحولية وبالنسبة للسلع الاستهلاكية لم تتجاوز المعدلات عادة ٢٥ في المائة؛ وتوخيت معدلات تتراوح بين ١٠ و٢٥ في المائة لغالبية الأصناف تامة الصنع وشبه المصنعة. ومن المتوقع أن تحافظ التعريفات الجديدة على المخطط السابق. وفيما يتعلق بالبضائع التي منشؤها بلدان نامية، عدا أقل البلدان نمواً، طبقت معدلات أساسية للرسوم الجمركية على الواردات بنسبة ٥٠ في المائة (معدلات الدولة الأكثر رعاية). أما البضائع

المستوردة من أقل البلدان نمواً فقد أعفيت من الرسوم الجمركية. ويجري حاليا وضع قوائم بالبلدان المستفيدة في المخطط المؤقت بموجب المرسوم ٦١٤ المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢. والعمل مستمر في تحسين مخطط الأفضليات. ومن المتوخى الإبقاء على قائمة البلدان المستفيدة في شكلها الحالي، على الرغم من أن هناك بلداناً أخرى قد تدرج فيها في النهاية. وبالمثل جرى تقييم للمنتجات التي يغطيها المخطط. وسوف تخرج في نهاية الأمر "قائمة سلبية" بالبضائع التي لا يغطيها المخطط. وستبقى أمانة الأونكتاد على علم بكل ما يستجد في هذا الصدد.

٣٥- وفي الختام، أعرب عن تقديره للبلدان ومجموعات البلدان التي منحت شروط تجارية تفضيلية لبلده، وهي: النمسا وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وقال إن هذه الشروط سهلت كثيراً فرص الوصول إلى أسواقها، وهي تعتبر بمثابة دعم خارجي إضافي للاصلاحات الجارية في روسيا.

٣٦- قال ممثل باكستان إن مخططات نظام الأفضليات المعمم أفادت البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تعزيز صادراتها. وعلى الرغم من أن نظام الأفضليات المعمم كان تدبيراً مستقلاً لم يترك أمام البلدان المتلقية للأفضليات كبير مجال لأن تطلب المشاركة في إدارته، فإن هذه الطبيعة المستقلة يجب ألا تسمح بإجراءات أحادية الجانب تتخذها البلدان المانحة للأفضليات، لأن الطابع الأحادي سيُدخل عنصر التشويه في التجارة، مما يخلخل ميزان الحقوق والواجبات للبلدان النامية. ويمكن توضيح ذلك بمثال البلدان النامية التي تخفض تعريفاتها بشكل مستقل في الوقت الذي لا يسمح لها التشويه بتنفيذ هذه التعريفات على غير أساس الدولة الأكثر رعاية. ولكي يصبح نظام الأفضليات المعمم أكثر فائدة للبلدان النامية فإن الأولوية القصوى تقتضي بأن يدار هذا النظام بطريقة غير تمييزية وفقا لمبادئه الأساسية. وسيؤدي تعذر تحقيق ذلك إلى إفساد حقوق وواجبات البلدان النامية حيال البلد المستورد وكذلك بين بلدان أخرى. وفيما يتعلق بعوامل المشروطيات غير الاقتصادية في نظام الأفضليات المعمم، اعتبر إدخال ما يسمى بـ "الشرط الاجتماعي" و"الشرط الأخضر" تدبيراً حمائياً ينبغي تجنبه. وسعت بعض البلدان المانحة للأفضليات إلى إدخال مفهوم التخفيض الشديد للتعريفات التفضيلية. وسوف تكون لذلك آثار غير عادلة. وتود باكستان أن تجدد طلبها لتوسيع نطاق التغطية لكي تشمل المنسوجات، والمنتجات الجلدية والأحذية، وكذلك المنتجات الزراعية. وبالنسبة لموضوع التخريج، قال إنه على الرغم من أن حكومته تعارض هذه الفكرة، فإنها ستختار التخريج بحسب البلد وليس بحسب المنتج، على أن يكون ذلك على أساس معايير واضحة ومتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف.

٣٧- وفي حين أن جولة أوروغواي ستتيح للبلدان النامية فرصاً متزايدة، فإن بعض الأفضليات سوف تتناقص. ومن تمام التعقل والحكمة تخفيض هامش التعريفات التفضيلية بنسبة الثلث على الأقل على نحو ما اتفق عليه في جولة أوروغواي عملاً بالقرار المتخذ في استعراض مونتريال لمنتصف المدة.

وفيما يتعلق بقواعد المنشأ قال إنه نظراً لأن عملية تنسيق قواعد المنشأ غير التفضيلية ستناقش في مجلس التعاون الجمركي نتيجة لجولة أوروغواي، فقد تقرر اللجنة الخاصة المشاركة في عملية التنسيق تلك، وإدراج قواعد المنشأ لنظام الأفضليات المعمم أيضاً.

٣٨- لاحظ ممثل اليابان ان الدورة الحادية والعشرين الحالية هامة جداً لأنها الدورة الأولى التي تعقد منذ اختتام مفاوضات جولة أوروغواي. وعلاوة على ذلك فهي الاجتماع التحضيري لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥. وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في مخططها الخاص بنظام الأفضليات المعمم، واصلت اليابان بذل جهود ذاتية لتحسين مخططها هذا منذ الاستعراض الأخير في عام ١٩٩٠. وقال إن حكومته قررت في عام ١٩٩١ تمديد نظام أفضلياتها المعمم لفترة ١٠ سنوات أخرى تمتد حتى آذار/مارس ٢٠٠١. كما قررت توسيع نطاق سقف حصصها. وقال إنه تم في السنة المالية لعام ١٩٩٤ إلغاء السقف المحدد لمجموعة من المنتجات، بينما ارتفعت مستويات سقوف ٤٥ مجموعة من المنتجات. وفيما يتعلق بقواعد المنشأ، خففت اليابان شروطها المتعلقة بقواعد المنشأ بالنسبة لقطاع الملابس الذي كان مصنفاً في إطار الفصل ٦٢ من النظام المتناسق لتوصيف السلع وترميزها منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. كما زاد عدد البلدان المستفيدة منذ الاستعراض الأخير، ومُنح نظام الأفضليات المعمم لـ ١٣٤ بلداً و٢٥ منطقة. كما زاد عدد أقل البلدان نمواً المؤهلة لمعاملة خاصة من ٣٨ إلى ٤١ بلداً في السنة المالية ١٩٩٤. وقد اعتبر نظام الأفضليات المعمم أداة فعالة لتسهيل النهوض بالصادرات والتصنيع والتنمية الاقتصادية للبلدان المستفيدة، ولهذا ستبذل الحكومة اليابانية المزيد من الجهود لتحسين مخططها، آخذة في الاعتبار الأهداف الأصلية لنظام الأفضليات المعمم. ومع ذلك، فإن نظام الأفضليات المعمم أُنشئ ونُفذ كتدبير مستقل يأخذ في الاعتبار نظام التعريفات، وظروف الصناعات المحلية في البلدان المانحة للأفضليات فرادى، واحتياجات البلدان المستفيدة. وبينما نعترف بحدوث تناقص في الأفضليات التي يتيحها هذا النظام نتيجة لتخفيض التعريفات المتفق عليه في جولة أوروغواي، فإن الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية سيتسع نطاقها اتساعاً كبيراً نتيجة لهذا التخفيض. وفيما يتعلق بتدابير التخريج، فإنه من الطبيعي أن البلدان/المناطق أو المنتجات النوعية للبلدان/المناطق التي أصبحت قادرة بقدر كاف على منافسة البلدان المتقدمة يجب تخريجها من مخطط نظام الأفضليات المعمم في ضوء أهدافه.

٣٩- نظراً لأن برنامج التعاون التقني للأونكتاد فيما يتعلق بنظام الأفضليات المعمم وغيره من القوانين التجارية يعتبر مفيداً في مساعدة البلدان المستفيدة في تقوية مقدرتها التقنية والإدارية على الاستفادة الكاملة من مخططات هذا النظام، فإن حكومة اليابان ما فتئت تدعم هذا البرنامج بإيفاد خبير مساعد إلى المشروع الإقليمي المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبتمويل عدد من الحلقات الدراسية. وخلال الاثني عشر شهراً الماضية مولت اليابان أربع

حلقات دراسية وطنية في تايلند والجمهورية التشيكية وبلغاريا والبرازيل. وتعتزم اليابان أن تقدم في السنة المالية ١٩٩٤، رهناً بموافقة البرلمان الياباني "الدايت" مساهمة مقدارها ٠٠٠ ٢٥٠ دولار أمريكي لتمويل حلقات دراسية عن نظام الأفضليات المعمم في إطار هذا البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، توفر اليابان سنويا نشرات بالإنكليزية توضح مخططها الخاص بنظام الأفضليات المعمم.

٤٠- طلب ممثل السنغال من أمانة الأونكتاد أن توضح سبب ضآلة عدد أنشطة التعاون التقني التي نفذت في المنطقة الأفريقية خلال العامين الماضيين. وقد أجاب ممثل الأونكتاد على ذلك بقوله إن هذه الحالة سببها الرئيسي نقص الأموال.

٤١- قال ممثل البرازيل إن استعراض السياسة العامة في عام ١٩٩٥ ينبغي أن يتيح الفرصة لإجراء مناقشة متعددة الأطراف تستهدف التصدي للتحديات الجديدة التي تواجه نظام الأفضليات المعمم منذ اختتام جولة أوروغواي. وأضاف أن عملية الاستعراض تلك يمكن أن تمهد السبيل لحدوث تغيير طويل الأمد من شأنه أن يعطي أهمية متجددة لنظام الأفضليات المعمم. ومع ذلك، فإنه إذا لم تجر مناقشة متعددة الأطراف صادقة، بل على عكس ذلك، قامت البلدان المانحة للأفضليات التي تقي نفسها بوضع مخططاتها بشكل منفرد بمضاعفة مشروطياتها وممارستها التمييزية، فإن ضياع الاهتمام الناجم عن ذلك قد يلحق أضرارا لا يمكن إصلاحها بهذا الصك. وذكر بالبيان الذي ألقاه ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والذي بين أن البلدان النامية متفتحة للمناقشة حتى فيما يتعلق بالقضايا الحساسة المتصلة بهذا النظام. وقال إن حكومته تقدر في هذا الصدد الأفكار التي قدمها وفد سويسرا لبدء مناقشة متعددة الأطراف حول مستقبل نظام الأفضليات المعمم. وأضاف قائلاً إن أهداف هذا النظام لا يمكن قراءتها قراءة ضيقة. فعلى سبيل المثال، لا يعني الهدف المؤيد لتصنيع البلدان النامية أن تغطية هذا النظام تقتصر على المنتجات الصناعية وحدها. فبعمليات إخضاع منتجات معينة للرسوم الجمركية التي تمخضت عن جولة أوروغواي، سيؤدي توسيع نطاق تغطية المنتجات إلى تجديد أهمية هذا النظام. كما أن حالات الخروج على المبادئ المستقرة للنظام في نهاية المطاف لا يمكن بحثها إلا عندما يوجد ضمان بتطبيق المعايير المحددة تحديداً متعدد الأطراف. وسوف تبحث قضية تخريج المنتجات في سياق الاستعراض الأوسع للنظام. وقد توفر قدر ضئيل من الوضوح فيما يتعلق بتجديد مخططين رئيسيين بصيغتيهما. وقد كان من الممكن أن يتضمن هذان المخططان الهامان نتائج استعراض عام ١٩٩٥ للسياسة العامة. وكما حدث في الماضي، كانت الشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ مجالات لم يكن إدخال تحسينات فيها مشروط بحدوث تغييرات أساسية في المخططات. ويجدر تأييد المقترح المقدم من فريق الخبراء المخصص فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل يتكون من المسؤولين في البلدان المانحة والبلدان المتلقية للأفضليات ويتولى بحث هذه المسألة بشكل مباشر، بشرط وضع ولاية واضحة له. وكان أعظم تغيير حدث في النظام في السنوات الأخيرة هو توسيع نطاق مزايا النظام ليشمل بلدان أوروبا الوسطى

والشرقية. وكان ينبغي إجراء دراسة عن آثار مثل هذا التضمين على نظام الأفضليات المعمم. وأعلن في ختام كلمته أن حكومة بلده تقدر المساعدة المقدمة من أمانة الأونكتاد في عقد الحلقة الدراسية عن ذلك النظام في البرازيل، كما أنها ممتنة لحكومة اليابان لتمويلها تلك الحلقة.

٤٢- قالت ممثلة تايلند إن بلدها يعترف بأن نظام الأفضليات المعمم يعتبر أداة هامة لتوسيع نطاق صادرات تايلند إلى البلدان المانحة للأفضليات. وقالت إن بلدها باعتباره من البلدان المستفيدة من هذا النظام منذ انشائه في عام ١٩٧١ قد زادت صادراته بمقتضى هذا النظام من ٤,٨ مليون دولار أمريكي إلى نحو ٧,١ مليار دولار أمريكي على مدى الـ ٢٢ عاما الماضية. ومع ذلك فإن التدابير التقييدية، التي فرضتها بعض البلدان المانحة للأفضليات في شكل تقييدات كمية وتخريج أو سحب للمزايا بالنسبة لبعض المنتجات لأسباب لا صلة لها بالتجارة، منعت بلدها من الانتفاع بشكل كامل من مزايا نظام الأفضليات المعمم. لذلك، تدعو تايلند البلدان المانحة للأفضليات، التي ألحقت تدابير تقييدية بمخططاتها، لأن تمتثل امتثالاً كاملاً لمبادئ نظام الأفضليات المعمم، أي الطابع المعمم وغير التمييزي وغير القائم على أساس المعاملة بالمثل. وفيما يتعلق ببرنامج الأونكتاد للمساعدة التقنية، قالت إن هذا البرنامج لم يساعد فقط البلدان النامية على التوصل إلى تفهم أعمق لمخططات نظام الأفضليات المعمم واستخدام النظام بقدر أكبر من الفعالية وزيادة صادراتها، ولكنه سيساعد أيضا في تشجيع زيادة التعاون بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأعربت عن أمل بلدها في أن يواصل الأونكتاد هذا النشاط. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات من أجل تحرير وتنسيق وتبسيط قواعد المنشأ. وقالت إنها تتطلع إلى رؤية هذه المهمة وقد استكملت في المستقبل القريب. وقالت إن هذا العمل سيقلل التكاليف الإدارية للمنتجين وسيوسع نطاق الانتفاع من مزايا نظام الأفضليات المعمم.

٤٣- قال ممثل جمهورية كوريا إن مخطط نظام الأفضليات المعمم قد تكون له بعض الآثار السلبية على التجارة بين بلدان الجنوب، غير أن هذا التعاون تغطيه آليات أخرى مثل النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي تشارك فيه بنشاط بلدان نامية كثيرة من ضمنها بلده. ومع ذلك، فإن دور نظام الأفضليات المعمم في توسيع نطاق التجارة الدولية من أجل المنفعة الاقتصادية للبلدان النامية واضح ولا جدال فيه. وفيما يتعلق بقضية التخريج قال إن تدابير التخريج والتمييز واصلت التوسع. وإزاء مطالب الشركات المحلية، جرى سحب تدريجي من نظام الأفضليات المعمم للمنتجات التي أصبحت قادرة على المنافسة في أسواق البلدان المتقدمة. وفي حالات أخرى، استخدم هذا النظام كوسيلة لممارسة الضغط من أجل فتح أسواق في البلدان النامية وبحثت بعض البلدان المتقدمة النظيرة في الآونة الأخيرة سحب المزايا الممنوحة لبلده بموجب هذا النظام بالنسبة لبعض المنتجات انتقاماً من بلده لزيادته معدلات التعريفة الجمركية بالنسبة لمنتجات معينة، وهي زيادة مشروعة تماما بموجب

القواعد الحالية للتجارة. وعلى ذلك فإنه دعا اللجنة الخاصة لأن تضع هدفاً متفقاً عليه اتفاقاً متعدد الأطراف ومعايير رشيدة للتخريج، واقترح عدم السماح بأية تدابير تخريج تعسفية إلى أن يتم الاتفاق على معايير موضوعية.

٤٤- قال ممثل بنغلاديش إنه من وجهة نظر أقل البلدان نمواً، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار مجالات عديدة لإدخال تحسينات في المخططات، نظراً لأن أقل البلدن نمواً حققت نتيجة محدودة في جولة أوروغواي. وقال إن التفضيلات التي تناقصت في نظام الأفضليات المعمم نتيجة لجولة أوروغواي ينبغي إعادتها، كما ينبغي التوصل إلى مخططات جديدة، خصوصاً لصالح أقل البلدان نمواً. ويجب تخفيض معيار النسبة المئوية إلى ٢٥ في المائة لهذه البلدان نظراً لأنها تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات من أجل صادراتها. ويجب إدخال الملابس الجاهزة في كل مخططات نظام الأفضليات المعمم، وخصوصاً بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ويجب ألا تكون هناك أية قوائم سلبية لهذه البلدان. ويجب عدم تحميل مخططات النظام أكثر من اللازم بالمسائل غير ذات الصلة المتعلقة بالبيئة ومستوى العمالة. وعلى البلدان المانحة للأفضليات أن تدرس إمكانية تطبيق مفهوم نظام الأفضليات المعمم على الخدمات في سياق جولة أوروغواي. وفي هذا الصدد، تشجع بنغلاديش فكرة إعطاء كل فئات الأشخاص الطبيعيين من أقل البلدان نمواً تفضيلات للانتقال للعمل خصوصاً في البلدان المتقدمة.

الفصل الثاني
مسائل أخرى

(تستكمل حسب الاقتضاء)

الفصل الثالث
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

... افتتح الدورة الحادية والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات السيد كارلوس فورتين، الموظف المسؤول عن الأونكتاد.

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

... انتخبت اللجنة الخاصة في جلستها العامة ١٨١ المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٤ أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد إليكوندا متانغو	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
نواب الرئيس:	السيد د. يانتايس	(اليونان)
	السيد ي. أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	الآنسة ط. فروخي	(الجزائر)
	السيد ج. سيناد هيري	(سري لانكا)
	السيد بيكالهو كوزيندي	(البرازيل)
المقرر:	السيد ز. بلتجيولو	

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

... أقرت اللجنة الخاصة أيضاً في جلستها العامة ١٨١ جدول أعمالها المؤقت (TD/B/SCP/5) على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض تنفيذ نظام الأفضليات المعمم وإبقائه وتحسينه واستخدامه، بما في ذلك التحضيرات لاستعراض سياسة نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٥

٤- مشاورات بشأن تنسيق قواعد المنشأ وتحسينها

٥- المساعدة التقنية فيما يتصل بنظام الأفضليات المعمم

٦- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين
للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء - اعتماد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات
المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]